

بتعريفه لوجهه كالمستغنى عن الشئ ودعاء تفرغ بعقله من البصر ويحلق
 ويشير بمسبحة ودعاء الختم ما يفعله نفسه وبعد فراغه من سجدة الركعة
 الثانية يفتش الرجل رجلاه اليسرى فجعله بين اليدين ويجلس عليها ويصلي عليه
 اليمنى ويوجه اصابعه نحو القبلة هؤلاء في الغرض والنفل ويضع
 يده على فخذه اليمنى ويسره على اليسرى ويبسط اصابعه مفرجة قليلا جاعلا
 اظفارها عند ركبتيه ولا يخلد الركبة هو الاصح لتوجه القبلة ولا يشير بسبابة
 عند الشهادة وعليه الفتوى كما في الولولية والتجديد في صلاة الجمعة والفتاوى
 لكن المعتبر ما صححه الشيخ ولا سيما المأخوذ كالكمال والحلي والبهسي والباقر
 وشيخ الاسلام الخ وغيرهم انه يشير لفعله صلى الله عليه وسلم ونسبوه لعمد والامام بل في متن
 رد المحتار وشيخ خرد لا ذكر في المفتي به عندنا انه يشير بمسبحة وحدها وير
 فيها عند الفتوى ويصنعها عند الانشأ فاحذر بالفتوى عما قيل لا يشير لا يخلو في الروا
 ويعتقد بالاحسن كما قيل في غير هذا الاشارة انتهى وفي الفتوى ان تحقق الاصح انها
 مستحبة وفي الخبر سنة ويشهد بان سجود وجوبها كما بحثه في البحر لكن
 كلام غيره يفيد ندم وجوبه في كل سجدة الحمد بان الخلاف في احوال فضيلة ونحوه
 في الجمع ويقصد بالانفاط الشاهد معانيها مرادة على وجه الانشاء وكان ينبغي ان يذكر
 وبم على نية وعلى نفسه واوليا ثم لا الاخبار عن ذلك ذكر في المجتبى وغيره
 ان ضمير علينا في غير هذا الحكم يصدق الله تعالى وكان عم يقول فيه ان رسول
 الله ولا يربطه الغرض على الشهادة في القعدة الاولى اجماعا فان زاد على ما ذكره
 فوجب لا عار في وساهنا فوجب عليه سجود السهو اذا حال له من صل على محمد فقط
 على المذهب المفتي به لا يفتي في صلاة ركعتين من لسانه خيرا لقيم ولو فرض الموت قبل
 امامه سكتة اتفاق اصحابنا في وقتية يسجد في سجدة امامه وقيل يتم وقيل
 يكره الشهادة والفتوى في غير هذا بعد الاولين بالفاضة فانها سنة على الظاهر
 ولو زاد ما ليس به وهو تغيير بين قراة الفاتحة وصح العيني وجوبها في سبع
 ثلثا وسنة قد روي في انما يتم قد يسهل في سجدة فلا يكون سببا بالسكوة على المذهب
 لثبوت التغيير على ما بان في سجود وهو لها في المواضعة عن الوجوب ويعمل
 في القعدة الثالثة الا فترش كالاول وتشهد فيها وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 وصح زيادة في المالمين وتكرار ذلك حميد مجيد وعدم كراهة التردد ولو ازيد

وكتب

وكتب السادة لاه زيادة الاخبار بالواقع عين سلكوا لا ادب فهو افضل من
 تركه ذكره الرسل الشافي وغيره وما نقل لا تسود في الصلاة فكذب وقولهم
 تسيدون باليد والحق والحق بالاول وحصل ابراهيم سلمه علينا ولا تسبنا
 المسلمين اولاد المصلاة يتخذونها خيلاد وعلا غير فالشبهة ظاهرة وراجع الى
 محمد اولادهم به فليكون ادنى مثل مثل نوره كشكوة وفي فرضه بالاسرة في
 شعبان ثالثة التهجيز من واحد اتفاقا في الغرض في صلوة ناس في الغرض
 تهجيزا وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم في اختلاف الفقهاء والكرخي
 وجوبها على السابح والذكر كما ذكرهم والختم عند الطلوع وتكراره احوال
 كما ذكره في التلخيص في الاصح لان الاسرف في تكرار ذلك ثم يفتي في سجود
 بسبب شكر وهو الذكر فيكون تكراره ويصير دينا بالترك فيغضى لان حرمته
 كالشبهة بخلافه ذكر في تنقيد المذهب احكاما وعليه الفتوى والمعتبر من المذهب
 قول الطحاوي كذا ذكره في الباقرات في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه في الجراعات
 الوعيد كرم وابعاد وشما وفيل وجفا ثم قال فكون فضا في الغرض واجبا
 كما ذكره الصريح ورواه عند فتوى انا حرمنا في سجدة ونحوه وسنة في القعدة وسجدة
 في كل اوقات الامكان ومكرهة في صلوة غير تشهدا خير فلذا استثنى في النهي
 من قول الطحاوي ما في تشهد اول وضعت صلوة عليه السلام في سبيل لا غرضه
 دورا لغيره لئلا يكره تشهد ذكرته عن فيل في حفظ او علاج الاعضاء في
 الصوت جهل وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين الجهر والخفاء كما جرت
 الياس في كثر الغفاف ورواها قد ترد كلمة التوحيد على انها اعظم منها
 لحديث الاصله وغيره عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من صلى على سرق واحرم فقبل مني الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقبل المأول
 بالقبول ودعى بالبرية وحرم بغيرها من نفسه وابوابه واستاذة المؤمنين
 وحجيم سواها في مداهم او خير الدارين وفيه شتمها والمستحبات
 العاديه كثر ولما ذكر في قيل في شرعية والحق حرمة الدعاء بالمعصية لكان في
 اكل المؤمنين كل ذنوبهم بحسب بلا دعوة المذكورة في القرآن والفتنة لا بما فيها
 كدام الناس اضرب فيه كلامهم ولا سيما المص والمخار كما قال الحلي ما هو
 في الحركات والحديث لا يفسد وما ليس في احكامه ان احتمال طلبه من الملق